مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 94-115

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر' دراسة قياسية للفترة من 1990-2017'

The impact of government spending on economic growth in Algeria' Econometric Study for the period 1990-2017'

د. بن على قريجيج *

الملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية دراسة أثر الإنفاق العمومي على مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير، معتمدين بذلك على المنهج القياسي وباستعمال برنامج EViews.8 الذي يعتبر من أحدث البرامج المستعمل في مثل هذه الدراسات .

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى إمكانية تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط ، حيث أن هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحققة في فترة الدراسة، حيث أن زيادة النفقات ب 1% أدى إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي ب 1.21 %، غير أنه في الأجل الطويل أثبت هذا القانون عدم فعاليته، إذ أن ارتفاع مستوى النفقات العمومية ب1% يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي ب 2.036% ، و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات تسيير وتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة، في إطار انتهاج سياسة الحكم الراشد في تسيير الأنشطة الاقتصادية بغية تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

الكلمات المفتاح: نفقات عامة، نمو اقتصادي، قانون Wagner، التكامل المشترك،

تصنيف JEL : E_{10} ؛ E_{17} ، H_5،H_{30}

Abstract :

This research paper attempts to study the impact of public expenditure on the levels of economic growth in Algeria for the period 1990 to 2017 by trying to find an equilibrium relationship between the variables studied in the long and short terms. To conduct this research we based ourselves on the econometric method, and used the EViews.8, one of the latest software used in such studies.

We have determined that the Wagner Law can be applied to the Algerian economy in the short term only, since there is a direct positive relationship between the volume of public spending and the production levels achieved during the period under study. In fact, the increase in expenditures by 1% has led to an increase of economic growth by 1.21%. However, this law proved ineffective in the long term, as the increase in the level of public expenditures by leads to a decrease in GDP by 2.036%, This is due to the absence of management strategies and directing public expenditure towards the productive sectors, as part of a policy of good governance in managing economic activities in order to achieve the overall development goals.

Keywords: public expenditure , economic growth , Wagner's law , co-integration model

Jel Classification Codes : E_{10} ؛ E_{17} ، H_5،H_{30}

* المدرسة العليا للاقتصاد بوهران Email: koribenali@yahoo.fr

I – تمهيد:

تواجه الدول في العصر الحديث ظاهرة تزايد النفقات العمومية، كنتيجة حتمية لزيادة نشاطاتها المختلفة و هذا ما أكده الاقتصادية الألماني **(Adolf Wagner)** من خلال قانونه الذي ينص على أنه "كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة الذي يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، أي أن نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج المحلي "[1]. في حين تطرق الاقتصادي **(BARRO)** في دراساته سنة 1990 إلى العلاقة الإيجابية بين حجم النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. كما بين الاقتصادي الأمريكي **(Richard Musgrave)** الوظائف الأساسية المرتبطة بمفهوم الدول الحديثة، فتقتصر الوظيفة الأولى بتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات المتزايدة من سنة لأخرى، في حين ترتبط الوظيفة الثانية بإعادة توزيع المداخيل والثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، في حين ارتبطت الوظيفة الأخيرة بوظيفة استقرار النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة اختلال الدورات الاقتصادية، كما ألح هذا الاقتصادي على ضرورة انتهاج إستاجيه تسيير النفقات الحكومية، التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية المنتهجة من طرف السلطات العمومية، قصد تحقيق الاستقرار والتوزان في النشاط الاقتصادي الكلي، الأمر الذي يساهم حتما في توجيه السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال التحكم في مستويات التشغيل وكذا مستويات الإنتاجية المراد بلوغها.

والجزائر من خلال تبنيها للنموذج الاقتصادي الجديد ذو الرؤية المستقبلية ل 2030، تسعى إلى التحكم في ميزانيتها العامة من خلال تحقيق الأهداف التي أقرها مجلس الحكومة المنعقد في 26 جويلية 2016، والمرتبطة بتخفيض عجز الموازنة العامة من جهة، وزيادة الإيرادات الضريبة العادية، مع تجنيد موارد مالية إضافية لتحقيق التوزان في السوق المالي من جهة أخرى[2]. ولا يتم ذلك إلى بانتهاج استراتيجيات فعالة مرتبطة بالتسيير الناجع مع التحكم الدقيق في آليات وطرق إنفاق المال العام.

- **إشكالية الدراسة:** تمحورت إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر آلية النفقات العمومية في الجزائر على مستويات النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل و القصير؟

- **فرضية الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على فرضيتين أساسيتين، وهذا كمحالة منا للإجابة على السؤال المثار في إشكالية البحث.

* **الفرضية الأولى:** الإنفاق الحكومي يساهم فعليا في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر .

* **الفرضية الثانية:** سياسية الإنفاق تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية المساهمة في تشجيع و تحفيز المشاريع الاستثمارية

I -1 الدراسات السابقة:

لقد تناول العديد من الاقتصاديين من خلال بحوثهم، العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية التي تعتبر أداة فعالة من أدوات السياسة المالية، ولقد اعتمدنا بعض الدراسات التي نوردها فيما يلي:

- **دراسة ل:روشو عبد القادر وراتول محمد**[3] *أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة2001-2017*، حيث حاول الباحثان توضيح أثر الإنفاق العمومي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم وميزان المدفوعات، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تعتمد على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي، الأمر الذي ساهم في إضعاف الجهاز الإنتاجي الذي أصبح غير قادر على تحمل تزايد حجم النفقات العمومية.

- **دراسة ل:حمه عمير، جمال سالمي**[4] * أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر*، حاول الباحثان دراسة العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970 إلى 2015، وذلك باستخدام أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ، حيث خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يسهمان في دعم النمو في الأجل القصير فقط، كما أشار الباحثين إلى عدم فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب مراجعة سياسات الإنفاق المعتمدة.

- **دراسة ل(A.Ghalib)** :تناولت دراسة العلاقة بين أنواع الإنفاق الحكومي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بالإقتصاد السويدي، وذلك في الفترة من 1963 إلى 2006 باستخدام منهج التكامل المشترك تصحيح الخطأ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة ما بين المتغيرات المدروسة.

- **دراسة ل (A.Bagdige, C.Hakan)**: حيث تناولت الاقتصاد التركي في الفترة من 1965 إلى 2000، أين استعمل الباحثان المنهج القياسي في اختبار **قانون Wagner**، مع التطرق إلى اختبار سببية **Granger**، و خلصت الدراسة إلى إستحالة وجود علاقة سببية بين النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي التركي، مع استحالة تطبيق قانون **Wagner** على الاقتصاد التركي .

- أما الدراسة المعدة من طرفنا فهي تحاول اختبار وجود العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل، بين سياسة الإنفاق العمومي كألية من أليات السياسة المالية، وكذا النمو الاقتصادي الذي يعبر عن قدرة وقوة الاقتصاديات الوطنية، وذلك من خلال استعمال اختبار التكامل المشترك، وكذا نموذج تصحيح الخطأ.

I-2 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى إمكانية تطبيق قانون **Wagner** على الاقتصاد الجزائري، ومعرفة مدى التأثير الإيجابي لزيادة حجم الإنفاق العمومي على الناتج المحلي من ناحية، ومدى تأثيره على مستوى رفاهية الأفراد من جهة أخرى .

كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى كيفية تحكم السلطات العمومية في عملية الإنفاق، من خلال إتباع خطط و استراتيجيات ترشيد سياسات الإنفاق العام، من خلال توجيهه نحو القطاعات المنتجة.

I-3 منهجية الدراسة :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي تظهر معالمه في الجانب النظري المرتبط بتوضيح أهمية و أهداف سياسة الإنفاق الحكومي، وكيفية التسيير الفعال لها في إطار تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، كما اعتمدنا أيضا المنهج القياسي من خلال دراسة العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين حجم الإنفاق العمومي وكذا مدى تأثيره على مستويات الناتج المحلي في الجزائر.

I-4 حدود الدراسة:

حددت فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2017 ، لمؤشرات دراسة العلاقة التوازنية بين مستويات الناتج المحلي وكذا حجم النفقات العمومية في الجزائر، وللعلم فإن بيانات المؤشرات المدروسة حملت مباشرة من موقع البنك الدولي والمحدثة إلى غاية 28 /2018/08.

II - الأدبيات النظرية للدراسة:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المنتهجة من طرف السلطات العمومية لتحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على توجيه مخصصات النفقات العمومية إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة[5]، وكذا التقليل من حجم النفقات غير المنتجة، الأمر الذي يساهم في الرفع من مستويات الإنتاجية بفعل تحريك عجلة النشاط الاستثماري وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي[6] ، الذي يعكس مستوى رفاهية الأفراد.

II.1- ماهية ترشيد النفقات العمومية:

يرتبط مفهوم النفقة العمومية بمجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقه قصد تحقيق منفعة عامة[7]، إلا أن مفهوم ترشيد النفقات العمومية يرتبط بالتسيير الناجع للموارد المالية مع إعادة توجيهها للقطاعات المنتجة، أي أن ترشيد النفقات يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية باقل قدر ممكن من الإنفاق[8] . كما أن إتباع هذه الاستراتيجية تمكن من التسيير الفعال للموارد المالية المتاحة مع تجنب إهدار المال العام، كما تمكن هذه الآلية أيضا من تقليل حجم النفقات غير المنتجة بسبب توجيهها إلى قطاعات ذات نشاط استثماري فعال، بغية تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية مع تنشيط سوق العمل، من خلال توظيف اليد العاطلة وإدماجها في النشاط الاقتصادي.

II.2 ظاهرة تزايد النفقات العمومية:

تتزايد حجم النفقات العمومية بتزايد نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ تعود أسباب تزايد النفقات المالية إلى [9]:

-النمو الديمغرافي:

يترتب عن التزايد السكاني تخصيص موارد مالية إضافية من طرف السلطات العمومية، قصد تلبية احتياجات المواطنين من الغذاء، الصحة العمومية، السكن، التعليم وغيرها من الاحتياجات الضرورية المرتبطة بحياة الافراد.

– الرقعة الجغرافية: تخصص الدولة موارد مالية إضافية في حالة ضم إقليم جغرافي إلى حدودها، الأمر الذي يساهم في إرهاق كاهل الخزينة العمومية.

– انخفاض قيمة العملة: يترتب عنه انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بفعل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية.

– إعادة التوزيع الإقليمي للولايات والمحافظات: بفعل إعادة التقسيم الإداري وما يترتب عنه من تخصيص موارد مالية إضافية لفائدة الولايات والبلديات المستحدثة.

– زيادة نفقات الخدمة المدنية والاجتماعية: ويترتب عنه من زيادة كتلة الأجور ورواتب الموظفين وغيرها من التحويلات العائلية. و الجدول الموالي يبرز تطور نسبة النفقات العمومية في الجزائر مقارنة بكل من تونس ، المغرب وتركيا. ويوضح هذا الجدول مدى تحكم بعض الدول كتركيا في توجيه سياسة الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة، و التحكم أكثر ضبط السياسة المالية ككل.

الجدول رقم 01: مقارنة حجم النفقات المالية في بعض الدول مقارنة بالجزائر الوحدة: % من PIB

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	91.62	97.19	101.7	113.36	114.26	112.3
تونس	109.43	109.51	110.98	110.86	110.84	غير متاح
المغرب	115.26	114.46	112.50	107.59	110.24	غير متاح
تركيا	104.9	105.8	103.88	102.6	102.88	غير متاح

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي و المحدثة إلى غاية أوت 2018 [10](www.worldbank.org)

يتبين من الجدول تزايد نسبة النفقات العمومية في الجزائر بعدما سجلت نسبة أقل من 92% سنة 2012 لتصل إلى أكثر من 114 % سنة 2016 ، كما هو الحال في المغرب، غير أن تركيا أظهرت مدة تحكمها في تسيير النفقات العمومية لتثبت عند معدل متوسط يقارب 102 %، و هذا يرجع إلى مختلف الآليات و الاستراتيجيات المنتهجة في إطار التسيير والتوجيه الفعال للمخصصات المالية وصرفها للقطاعات المنتجة .

3.II توجيه آلية الإنفاق العمومي نحو القطاعات المنتجة:

تواجه دول العالم إشكالية عجز موازنتها العامة، الأمر الذي يدل على محدودية الاستراتيجيات المنتهجة في إطار تطوير وترقية اقتصاداتها الوطنية، إلا أنه حسب الأدبيات الاقتصادية فإن السياسة المالية لابد أن تهدف

إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حول مستواه الممكن، وذلك من خلال دعم الطلب الكلي في حالة الركود الاقتصادي وكذا تعديل النشاط الاقتصادي خلال فترات الرواج الاقتصادي، غير أن صندوق النقد الدولي يقترح مسارين فعالين لتخفيض عجز الموازنة العامة[11]، يرتبط المسار الأول بزيادة الإيرادات من خلال تبسيط قانون الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية .أما المسار الأفضل من جانب الإنفاق العام هو خفض النفقات الجارية غير المنتجة ، وكذا خفض النفقات الموجهة لرفع الدعم عن السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع بين أفراد المجتمع .لذا فإن فعالية النفقات العمومية ترتبط بحجم الإنتاج لكل قطاع مقارنة بحجم الموارد المالية المستخدمة[12]، في إطار انتهاج خطط وآليات ناجعة لتسيير وتوجيه هذه المخصصات المالية نحو تحقيق أهدافها المسطرة في إطار نماذج النمو الاقتصادي المتبناة من طرف كل دولة.

II– 4 هيكل النفقات العمومية في الجزائر:

رغم حجم المخصصات المالية التي ترصدها الدولة سنويا لبعث ديناميكية نشاط الاقتصاد الكلي، إلا أنه وحسب مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2018 التي أصدرها البنك العالمي في أوت 2018، سجل النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا كبيرا ، حيث سجل معدل 1.7 % سنة 2017 ، بعدما سجل نسبة 3.3 % سنة 2016 [13] . أما فيما يتعلق بطبيعة النفقات العمومية، فمنها ما يوجه على شكل نفقات الاستهلاك النهائي للأفراد و كذا الإدارات الحكومية، ومنها ما يوجه إلى النشاط الاستثماري وكذا الشأن العسكري والأمني، والجدول الموالي يبرز المخصصات المالية لبعض القطاعات.

الجدول رقم :02 هيكل حجم النفقات العمومية

	2014	2015	2016	2017
النفقات العامة (الخامة) بالأسعار الجارية	2.17.1011	1.88.1011	1.81.1011	1.95 .1011
نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات	77746369260	68068894198	68035412922	8507466684
نفقات الاستهلاك النهائي إدارات عمومية	42314604301	35885705234	3305533833450	29462815279
النفقات العسكريةPIB %	5.54	6.27	6.42	5.91

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مؤشرات التنمة العالمية 2018 ، البنك العالمي متاح على الموقع (www.worldbank.org

يتبن من الجدول حجم المخصصات المالية التي ترصدها الدولة لأجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن الملاحظ بأن الإنفاق المفرط على القطاع العسكري من شأنه أن يرهق كاهل الخزينة العمومية نظرا لحجم المخصصات المالية الكبيرة و التي لا تدر بإنتاجية على الاقتصاد الوطني وهو ما يتنافى مع مفهوم سياسة ترشيد النفقات العمومية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة .

ومن ناحية أخرى فإن حجم المخصصات المالية لوظيفة البحث والتطوير في كل قطاعات الاقتصاد الوطني لا تتعدى 1 % من الناتج المحلي، حيث سجلت سنة 2005 نسبة 0.066% من الناتج المحلي، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بأهميتها في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي على غرار الدول المتقدمة التي تعطى أهمية بالغة لوظيفة البحث والتطوير ، وذلك في إطار تطبيق سياسة الحكم الراشد في تسيير وتوزيع النفقات العمومية على كل القطاعات المشكلة للاقتصاد.

III - الدراسة القياسية:

في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة سوف نحاول فحص وقياس أثر العلاقة التوازنية بين النفقات العمومية وكذا الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. معتمدين بذلك على برنامج EViews.8 الذي يعتبر من أحدث البرامج المستعمل في مثل هذه الدراسات.

III.1 مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على جمع البيانات المتمثلة في متغيرات الدراسة والمستخرجة من مؤشرات التنمية البشرية التي يصدرها البنك العالمي والمحدثة إلى غاية 2018/08/28 ، حيث أن هذه البيانات تحدث من حين لآخر وهي قابلة للتحميل على الموقع (www.worldbank.org)

III.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من بعض السلاسل الزمنية والتي تضم 28 مشاهدة في الفترة الممتدة من 1990-2017 ، وبيانات السلاسل الإحصائية المدروسة موضحة في الملحق رقم 01. و لتحقيق أهداف الدراسة لابد مراعاةً ما يلي:

– يجب أن تكون السلسلة الزمنية المدروسة والممثلة لمتغير من مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري مستمرة خلال فترة الدراسة؛

– توفر جميع البيانات والمعلومات المبينة للمتغير المدروس خلال فترة الدراسة.

III.3 متغيرات و نموذج الدراسة:

قصد اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى الهدف المرتبط بمعرفة مدى تأثير النفقات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي، فلقد تم تحديد المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** الممثل بسلسلة الناتج المحلي الإجمالي، نرمز له ب GDP والمعبر عنه بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.
- **المتغيرات المستقلة:** قصد بناء نموذج قياسي جيد لدراستنا، فقد تم إدخال المتغيرات المستقلة التالية:
  - النفقات العمومية: يرمز لها بالرمز DEP والمعبر عنها بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.
  - الفئة النشطة: يرمز له بالرمز popact ويعبر عنها بعدد الأشخاص الناشطين.
  - تراكم رأس المال الثابت: يرمز له بالرمز ABFF ويعبر عنه بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.

أما نموذج الدراسة يعطي بالعلاقة اللوغاريتمية و ذلك لتفادي مشاكل عدم الخطية ، وكذا تمكننا هذه الصيغة من حساب المرونات الخاصة بكل متغير :

$$LGDP = C\ 0*LABFF + C1*LDEP + C2*LPOPACT + C3 + \varepsilon$$

حيث أن:

C0 ,C1,C2 : معلمات النموذج المقدر. **C3:** الثابت

L: دالة اللوغاريتم العشري للمتغيرات المدروسة.

ε : يعبر عن قيمة الخطأ العشوائي والناتج عن أخطاء في القياس، أو عن سوء تقدير النموذج القياسي بإهمال بعض المتغيرات الخارجية والتي لا نستطيع قياسها في بعض الأحيان خاصة ما يتعلق بالمتغيرات الكيفية ك (الحكم الراشد، مناخ الأعمال، الديمقراطية وغيرها من المتغيرات التي بإمكانها شرح النموذج المقدر).

أولا: توصيف النموذج القياسي:

يمكن كتابة المعادلة المتوصل إليها وفق الشكل الخطي التالي حسب مخرجات البرنامج القياسي المستعل :

LGDP = -0.056*LABFF + 0.236*LDEP + 4.4880*LPOPACT - 48.172

ثانيا : الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج :

أ- الدراسة الإحصائية :

- **معنوية النموذج:**

من خلال مخرجات البرنامج فإن معامل التحديد المصحح يساوي 99.4% ، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح ما نسبته 99.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويبقى 0.06% لبعض المتغيرات الغير مدرجة في النموذج.

- **معنوية المعالم:**

- ظهرت معلمة النفقات العمومية و حجم الفئة النشطة موجبة ، وهذا يدل على العلاقة الطردية بينها و بين حجم الناتج المحلي، غير أن معلمة النفقات العمومية غير معنوية لأن الاحتمال المرافق لإحصائية ستودنت أكبر من المستويات الحرجة أي عند 5% .عكس معلمة الفئة النشطة التي تعتبر معنوية في النموذج المدروس لأن الاحتمال المرافق لإحصائية ستودنت أقل من 5%.
- معلمة تراكم رأس المال الثابت ظهرت سالبة والتي تدل على العلاقة العكسية بينها وبين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهي أيضا غير معنوية لأن الاحتمال المرافق لستودنت أكبر من 5%.
- الثابت ذو معنوية في النموذج المقترح غير أنه ذو علاقة عكسية مع مستويات الناتج المحلي.

- **جودة (ملائمة) النموذج:**

نستخدم إحصائية فيشر للحكم على جودة النموذج، حيث أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من الجدولية، ما يمكننا من رفض فرضية العدم، وقبول الفرض البديل (النموذج ذو معنوية)، وهذا ما يؤكده الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر حيث أنه أقل من 5%، مما يؤكد قبول الفرض البديل، أي ان النموذج المقترح ذو جودة و معنوية كبيرة.

ب- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

- هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي وحجم النفقات العمومية، إذ نستطيع حساب مرونتها، حيث أن زيادة النفقات العمومية ب 1% ينتج عنه زيادة تقدر ب 23.68% في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المرتبطة بأن زيادة حجم الإنفاق العمومي يؤدي إلى الرفع من مستويات الناتج المحلي للبلد.

– هناك علاقة عكسية سالبة بين مستويات الناتج المحلي وتراكم رأس المال الثابت الموجه للاستثمار، حيث أن زيادة التراكم الرأسمالي للأصول الثابتة ب 1% من شأنه أن يساهم في انخفاض الناتج المحلي ب 5.85% ، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن زيادة مستويات النشاط الاستثماري من شأنه التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي المرتبط بزيادة مستويات الناتج المحلي.

ج–دراسة الارتباط الذاتي للأخطاء :

بعد إجراء اختبار دربن واتسون (DW) تبين لنا بأن قيمة الأخطاء و المقدر ب 1.52 تقع في منطقة عدم التيقن (وجود أوعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء) لأن هذه القيمة محصورة

$$dl \leq DW \leq du$$

$$\text{أي: } 1.18 \leq 1.52 \leq 1.65$$

لذا اعتمدنا على اختبار :Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test ، لاختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين سلسلة البواقي كمتغير تابع وكذا سلسلة البواقي مبطئة بفترة واحدة كشرط من شروط هذا الاختبار. حيث بين هذا الاختبار بأن إحصائية معامل التحديد المحسوبة أقل من الجدولية أي0.021< 0.609، مما يمكننا من قبول الفرض العدمية أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

من الشكل أسفله يتبين، بأن الأخطاء تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، و الإحتمال المرافق يساوى 0.97 وهو أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%.

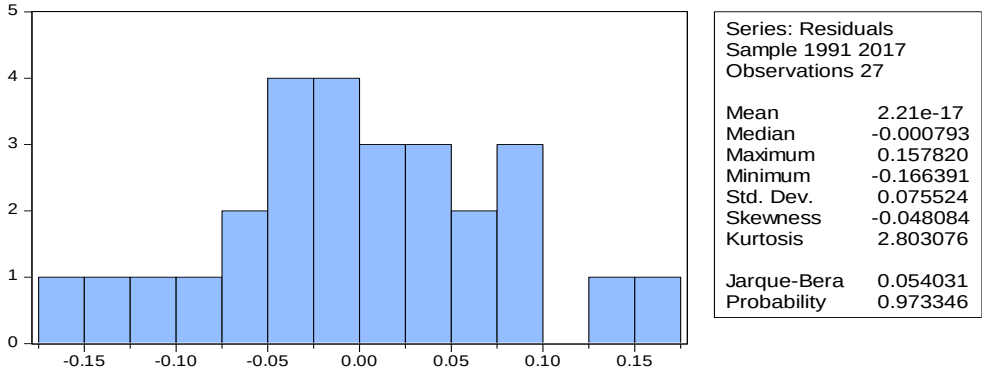

هـ.إختبار عدم تجانس التباين:

لاختبار عدم تجانس التباين، اعتمدنا على اختبار **ARCH**، كما هو موضح في الجدول أسفله:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.275191	Prob. F(1,24)	0.6047
Obs*R-squared	0.294744	Prob. Chi-Square(1)	0.5872

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/23/19 Time: 20:25
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004865	0.001912	2.544700	0.0178
RESID^2(-1)	0.107071	0.204105	0.524587	0.6047

R-squared	0.011336	Mean dependent var	0.005470
Adjusted R-squared	-0.029858	S.D. dependent var	0.007664
S.E. of regression	0.007777	Akaike info criterion	-6.801397
Sum squared resid	0.001452	Schwarz criterion	-6.704621
Log likelihood	90.41817	Hannan-Quinn criter.	-6.773529
F-statistic	0.275191	Durbin-Watson stat	1.983377
Prob(F-statistic)	0.604683		

يتبن من الاحتمالات المرافقة لإحصائية فيشر وكذا معامل التحديد أكبر من القيمة الحرجة عند 5%،وهذا ما يثبت عدم تجانس التباين للأخطاء. كما يمكننا أن نستنتج بأن الانحدار المقدر غير زائف، لذا يمكننا إجراء اختبار نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، لإثبات وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ثالثا – نموذج التكامل المتزامن و تصحيح الخطأ:

نحاول من خلال هذا النموذج إثبات لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكذا المتغيرات المستقلة المدروسة ، في حالة إتبات لوجود علاقة تكامل مشترك ، لا بد أن تحظى هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ والذي يختبر وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير.

قبل إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لابد من دراسة استقراريه السلاسل الزمنية التي لابد أن تكون متكاملة من نفس الرتبة كشرط ضروري لإجراء هذا الاختبار.

أ – دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

هناك عدة طرق لكشف إستقرارية السلاسل المدروسة، منها الطريقة البيانية، وكما هو موضح في الملحق 2 في الشكل رقم 1، فإن جميع السلاسل تأخذ شكلا متزايدا عبر الزمن مما يجعلها غير مستقرة، أما عند إجرائنا للفرق الأول لجميع السلاسل الزمنية المدروسة، فلاحظنا أن جميعها تتأرجح حول منطقة الصفر مما يدل على استجرارها عند الفرق الأول كما هو موضح في الملحق 2 في الشكل 2، وهذا يدل على أن السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى (I =1)، أما الطرقة الثانية ترتبط باختبار جذور الوحدة، والتي يستعمل فيها اختبار ; ADF PHILLIPS- PERRON , KPSS

الجدول رقم 03 :اختبار الإستقرارية حسب ديكي فولار المطور ADF

السلسلة	عند المستوى									درجة التكامل
	الثابت			القاطع و الثابت			دون ثابت و قاطع			
	%1	%5	%10	%1	%5	%10	%1	%5	%10	
LGDP	-3.69	-2.97	-2.6	-4.33	-3.58	-3.22	-2.65	-4.95	-4.6	غير مستقرة
LDEP	-3.69	-2.97	-2.62	-4.39	-3.61	-3.24	-2.65	-1.95	-1.6	غير مستقرة
LABFF	-3.71	-2.98	-2.62	-4.35	-3.59	-3.23	-2.65	-1.95	-1.6	غير مستقرة
LPOPACT	-3.69	-2.97	-2.62	-4.33	-3.58	-3 .22	-2.65	-1.95	-1.6	غير مستقرة

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على اختبار ديكي فولار المطور

بعد ملاحظتنا من خلال مخرجات هذا الاختبار أن الاحتمال المرافق ل ستودنت أكبر من القيمة الحرجة (5%)و تم رفض الفرضية العدمية، حيث أن السلاسل الزمنية المدروسة جميعا لا تستقر عند المستوى، لذا سنختبر الإستقرارية عند الفرق الأول لجميع السلاسل .

الجدول رقم 04 : اختبار الإستقرارية عند الفرق الأول

السلسلة	عند الفرق الأول									درجة التكامل
	الثابت			القاطع و الثابت			دون ثابت و قاطع			
	%1	%5	%10	%1	%5	%10	%1	%5	%10	
DLGDP	-3.71	-2.98	-2.62	-4.35	-3.59	-3.23	-2.65	-1.95	-1.6	مستقرة

DLDEP	-3.71	-2.98	-2.62	-4.35	-3.59	-3.23	-2.66	-1.95	-1.6	مستقرة
DLABFF	-3.71	-2.98	-2.62	-4.35	-3.59	-3.23	-2.65	-1.95	-1.6	مستقرة
DLPOPACT	-3.71	-2.98	-2.62	-4.35	-3.59	-3.23	-2.66	-1.95	-1.6	مستقرة

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على اختبار ديكي فولار المطور

لاحظنا من هذا الاختبار بأن الاحتمال المرافق لإحصائية ستودنت أقل من القيمة الحرجة (5%) مما يجعل جميع السلاسل مستقرة ، كما نلاحظ أيضا من الجدول بأن قيم إحصائية ستودنت عند كل المستويات الحرجة و في كل السلاسل المدروسة تكون متساوية سواء تعلق الامر باختبار الثابت فقط أو القاطع والثابت أو النموذج الاخير دون ثابت و دون قاطع .

نستنتج من هذا الاختبار بأن السلاسل المدروسة لا تستقر عند المستوى، لكنها مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يجعلها متكاملة من نفس الدرجة، ودرجة تكاملها هي الواحد أي (I =1). ومن هنا يمكن إجراء اختبار النموذج المشترك.

ب-اختبار نموذج التكامل المشترك:

بعد إثباتنا لإستقرارية السلاسل المدروسة يمكننا إجراء هذا الاختبار، والذي يعتمد أولا على تحديد فترات الإبطاء، فحسب معايير الإبطاء لكل من(AIC) ,Akaike , (SC) Schwarz, (HQ) Hannan-Quinn فقد وجدنا فترة الإبطاء المثالية هي 2.

أما لكشف وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج المدروس، اعتمدنا على اختبار JOHANSEN، الذي يعتبر من أفضل الاختبارات لإيجاد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة خاصة في حالة حجم العينة الصغير.

الجدول رقم 05: اختبار JOHANSEN

Date: 06/28/18 Time: 22:28
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LABFF LDEP LGDP LPOPACT
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.903150	96.14036	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.613358	37.77554	29.79707	0.0049
At most 2	0.315994	14.01910	15.49471	0.0824
At most 3 *	0.165544	4.524375	3.841466	0.0334

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.903150	58.36483	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.613358	23.75643	21.13162	0.0209
At most 2	0.315994	9.494727	14.26460	0.2473
At most 3 *	0.165544	4.524375	3.841466	0.0334

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتبن من خلال اختبار الأثر الإحصائي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك لأن الاحتمال المرافق و المساوي ل 0 أقل من 5%، وكذلك فإن الأثر الإحصائي أكبر منه عند مستوى 5% أي (96.14>47.5). كما يتم رفض الفرض الأول القائل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة لأن الاحتمال المرافق للأثر الإحصائي والمساوي ل 0.049 أقل من 5% وقيمة هذا الأثر أكبر من القيمة الحرجة أي (37.77>29.79).

و يتم قبول الفرضية الثانية المرتبطة بوجود علاقتي تكامل مشترك أي (R=2)، لأن الاحتمال المرافق للأثر الإحصائي والمساوي ل 0.0824 أكبر من 5%، وقيمة هذا الأثر أكبر من قيمته عند المستوى الحرج

أي(14.01<15.49)، وهذا ما يؤكده الأثر الأعظمي ل Eigen حيث يظهر علاقتي تكامل مشترك، لأن الاحتمال المرافق للأثر الأعظمي والمساوي ل 0.2473 أكبر من 5%.

ونوضح علاقة التكامل المشترك من خلال الجدول أسفله

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	212.3215

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGDP	LABFF	LDEP	LPOPACT
1.000000	0.666599	-2.036369	0.711103
	(0.16488)	(0.25471)	(0.59588)

المصدر : إعداد الباحث إعتماد على إختبار JOHANSEN

كما يمكن كتابتها على الشكل الرياضي التالي:

LGDP = 0.67 LABFF-2.036 LDEP +0.711 LPOPACT

يتبين من خلال معادلة نموذج التكامل المشترك أن:

- هناك علاقة طردية متزايدة بين حجم تراكم الأصول الثابتة ومستوى الناتج المحلي، حيث أن زيادة الأصول الثابتة ب 1% من شأنه أن يرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ب 0.67%، وهو ما يتوافق مع مفهوم النظرية الاقتصادية.
- نميز كذلك علاقة طردية متزايدة بين مستوى الناتج المحلي ومستوى الفئة النشيطة والمؤهلة لتنفيذ مشاريع النشاط الاقتصادي، حيث أن زيادة حجم الفئة الشغيلة ب1% بإمكانه أن يرفع من مستوى الناتج المحلي ب 0.711%، و هو ما يتوافق أيضا مع منطق النظرية الاقتصادية .
- كما أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الناج المحلي ومستوى حجم الإنفاق العمومي، حيث أن زيادة النفقات العمومية ب 1% يساهم في انخفاض الناتج المحلي ب 2.036%، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية.

ج- نموذج تصحيح الخطأ:

بعد تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والتي تشير إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، نحاول الآن اختبار لوجود هذه العلاقة في الأجل القصير وذلك اعتمادا على نموذج تصحيح

الخطأ. الذي يقوم على اختبار العلاقة عند الفرق الأول للسلاسل المدروسة، مع أضافة سلسلة البواقي المبطئة بفترة واحدة، والتي يجب أن تكون مستقرة بدرجة أقل من درجة استقرار السلاسل الزمنية، أي أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

الشكل الرياضي لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ:

DLGDP = C4 DLDEP + C5 DLABFF+ C6 DLPOPACT +ET-1

حيث أن:

D : يمثل الفرق الأول للسلاسل المدروسة.

C4 , C5, C6 : معلمات النموذج.

Et-1 : سلسلة الأخطاء مبطئة بفترة واحدة.

والجدول أسفله يوضح نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: DLGDP
Method: Least Squares
Date: 6/29/18 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025673	0.036315	-0.706951	0.4870
DLABFF	-0.171874	0.200577	-0.856899	0.4007
DLDEP	1.216339	0.361460	3.365077	0.0028
DLPOPACT	0.791927	1.284984	0.616293	0.5440
E(-1)	-0.300823	0.216889	-1.386989	0.1793

R-squared	0.530357	Mean dependent var	0.130624
Adjusted R-squared	0.444968	S.D. dependent var	0.110205
S.E. of regression	0.082103	Akaike info criterion	-1.996102
Sum squared resid	0.148301	Schwarz criterion	-1.756133
Log likelihood	31.94738	Hannan-Quinn criter.	-1.924747
F-statistic	6.211026	Durbin-Watson stat	2.336335
Prob(F-statistic)	0.001675		

من خلال الجدول يتبين بأن قيمة حد الخطأ سالبة و مساوية ل(0.30-)، و تفسر الإشارة السالبة بإثبات لوجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل ما بين المتغيرات المدروسة كما ذكرنا سالفا. وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية و التي تعادل نسبة 30 % والتي تعني أنه عندما ينحرف الناتج المحلي في الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 30% في الفترة (t).

كما يلاحظ الإشارة الموجبة لحجم النفقات العمومية وحجم الفئة النشطة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من جهة، غير أن إشارة رأس المال الثابت ظهرت سالبة وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

v . النتائج و مناقشتها: من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- الأثر في الأجل الطويل:

* وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي، الإنفاق العمومي من جهة وكذا بين حجم الفئة الشغيلة ومستوى رأس المال الثابت من جهة أخرى.

* العلاقة العكسية التي تربط المتغيرين الناتج المحلي والإنفاق العمومي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة النفقات العمومية ب1 % يؤدي إلى انخفاض مستوي الناتج المحلي الإجمالي ب 2.03%، أي أن قانون Wagner لا يمكن تطبيقه على الاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل.

* العلاقة الطردية الترابطية بين الناتج المحلي وكل من حجم الفئة النشطة وتراكم رأس المال الثابت وذلك في الأجل الطويل، حيث أن زيادة 1% في حجم الفئة النشطة و1% من تراكم رأس المال الثابت يؤدي ذلك إلى إرتفاع مستوى الناتج المحلي ب 0.711% و 0.67% على الترتيب.

- الأثر في الأجل القصير:

من خلال نموذج تصحيح الخطأ، الذي يثبت وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير حيث أن هناك:

-علاقة طردية متزايدة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحلي، حيث أن زيادة 1% من حجم النفقات العمومية يؤدي إلى زيادة مستويات الناتج المحلي ب 1.21%. لذا فإن قانون Wagner يبقى صحيحا في الأجل القصير فقط.

-علاقة طردية بين حجم الفئة النشيطة ومستويات الناتج المحلي، حيث أن زيادة مستويات الفئة الشغيلة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي ب 0.79%.

-وجود علاقة عكسية بين حجم تراكم الرأسمالي ومستويات الناتج المحلي، حيث أن ارتفاع حجم المخصصات المالية الموجهة للاستثمار ب1% يؤدي إلى انخفاض مستويات الناتج المحلي ب 0.17%.

IV- الخاتمة :

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن أثر حجم الإنفاق العمومي في الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين، فالأول ذو أثر إيجابي ويكون ذلك في الأجل القصير، حيث قدرت نسبة الزيادة ب 1.21% ، والتي تعبر عن مرونة النفقات العمومية إلى مستويات الناتج المحلي في الجزائر. أما الأثر الثاني فهو ذو علاقة سلبية و يكون ذلك في الأجل الطويل، حيث قدرت نسبة الأثر ب (-2.036%) على مستويات الناتج المحلي عند ارتفاع حجم النفقات ب 1%. وما يهم الباحثين هو دراسة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، لأن نتائج الاجل القصير الموجبة لا تعكس بصورة واضحة مستوى التقدم و التطور الذي يعرفه الاقتصادي الوطني، و قد يرجع ذلك إلى بعض الطفرات و الفجوات التي يعرفها الاقتصاد الوطني من حين لآخر ، فبصفة عامة فإن النفقات العمومية في الجزائر لا تساهم كثيرا في تحسين مستويات الإنتاجية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و يرجع سبب ذلك إلى:

- غياب استراتيجيات توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة من جهة.
- عدم تطبيق استراتيجية الحكم الراشد في تسيير و تنظيم الأنشطة الاقتصادية.
- غياب آليات التحول بالاقتصاد الوطني من ميزته الريعية إلى الميزة الإنتاجية.

الملاحق :

الملحق رقم 01 : بيانات السلاسل المدروسة في الفترة 1990-2017

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 06 (2018) 94-115

LPOPACT	LGDP	LDEP	LABFF	
15.68493	27.04367	27.05850	25.73323	1990
15.72579	27.46201	27.40525	26.10959	1991
15.76200	27.67810	27.66349	26.37154	1992
15.80342	27.78460	27.79806	26.47552	1993
15.84287	28.03080	28.06543	26.77206	1994
15.87570	28.31946	28.34709	27.08629	1995
15.90676	28.57493	28.51501	27.18380	1996
15.93158	28.65354	28.55296	27.18176	1997
15.95649	28.67147	28.67085	27.31467	1998
15.98106	28.80604	28.75083	27.39504	1999
16.00502	29.04773	28.80844	27.47159	2000
16.03011	29.07254	28.91387	27.59587	2001
16.05399	29.14015	29.03617	27.73656	2002
16.07713	29.28969	29.13452	27.86622	2003
16.09992	29.44733	29.29179	28.02097	2004
16.12232	29.65415	29.39108	28.15672	2005
16.14325	29.77128	29.45806	28.30878	2006
16.16309	29.86671	29.61570	28.53204	2007
16.18211	30.03288	29.81892	28.80299	2008
16.20072	29.93040	29.93619	28.96902	2009
16.22578	30.11523	30.04242	29.10141	2010
16.24551	30.31129	30.20479	29.16148	2011
16.26632	30.41662	30.32915	29.23894	2012
16.30578	30.44331	30.41482	29.36989	2013
16.27018	30.47759	30.49452	29.49459	2014
16.28350	30.44656	30.57195	29.58286	2015
16.29517	30.48788	30.62126	29.64156	2016

2017	29.36237	30.71040	30.57053	16.30923

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية **2018** ، موقع البنك العالمي www.worldbank.org أطلع عليه في 2018/09/25

الملحق رقم 02

الشكل رقم 02 : إستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول **الشكل رقم 01: عدم إستقرارية السلاسل عند المستوى**

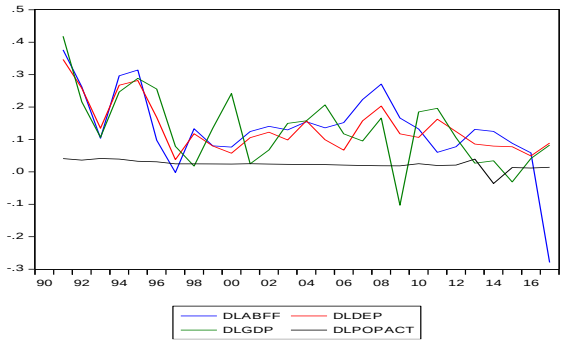

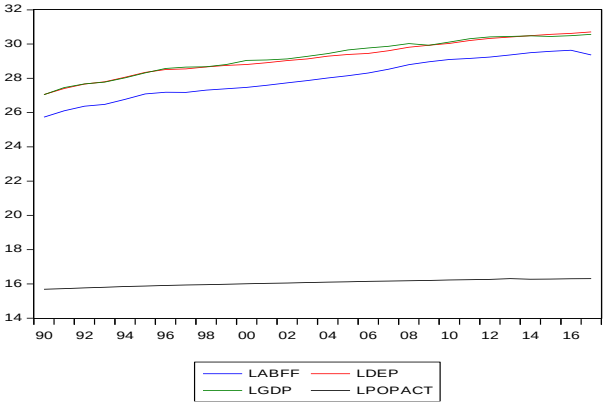

المصدر : من إعداد الباجث إعتمادا على مخرجات EViews.8

المراجع

[1] عادل فليح العلي (2009)، **المالية العامة و القانون المالي و الضريبي** ، الجزء الأول ، إثراء للنشر و التوزيع، ص 150

[2] Ministère des Finances (juillet 2016), le Nouveau Modèle de croissance, synthèse, p 02

[3] روشو عبد القادر،راتول محمد 2017* أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2017*، مجلة أبحاث إقتصادية، العدد 21 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

[4] حمه عمير، جمال سالمي " أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد15

[5] A.fozzard, M. holmes, J.klugman, K. Withers "Dépenses Publiques " ,2002, public Spend je 5, fichier PDF , p5

[6] Emanual Baldacci, B.Clments et S.Gupta (Décembre2003), Utiliser la politique budgétaire pour stimuler la croissance , Revue finance et développement , p 31

[7] سوزي عدلي ناشد 2003)، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي ، بيروت ، ص 27

[8] عبد المطلب عبد الحميد(2000)، **النظرية الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ص 54

هزرشي طارق(2011)، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد و الاقتصاد الوضعي** ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الجزائر ، ص 26 [9]

[10] (www.worldbank.org

[11] مجلة التمويل و التنمية(مارس 2018 ، **تحقيق التوازن ، إدارة المال العام** ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ص 4

[12] OCDE (2009) , politique budgétaire , cairn info , p 156

[13] Indicateurs du développement dans le monde (28/08/2018), . Online www.worldbank.org ; (Visited 25/09/2018)